البركة بنك

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية
(الجلسة الأولى والجلسة الثانية)
لشركة بنك البركة سورية المساهمة المغفلة العامة
المنعقد بتاريخ 2026/08/10

مديرية الشركات
الرقم ١٦٤٦
التاريخ ٢٠٢٦/ ٨/ ١٢
اسم الدائرة

بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس إدارة بنك البركة – سورية إلى السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية التي تقرر انعقادها في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الواقع في 2026/08/10 في قاعة أمية، فندق البوابات السبع (الشيراتون سابقاً)، دمشق، وفقاً لأحكام المواد 150 و173 و176 من قانون الشركات الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 الناظمة لاجتماعات الهيئة العامة العادية ونصابها وإجراءات انعقادها، والتي تم نشرها في النشرة الإلكترونية للصحف الرسمية اليومية على مرتين، وفق الآتي:

- صحيفة الثورة السورية العدد /160/ تاريخ 2026/07/26 والعدد /165/ تاريخ 2026/08/02.
- صحيفة الحرية العدد /288/ تاريخ 2026/07/26 والعدد /292/ تاريخ 2026/08/02.

وذلك استناداً إلى كتاب مجلس الوزراء رقم 7035/أ تاريخ 2020/05/14 والمعمم بموجب تعميم هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم 22 المؤرخ في 2020/05/18 بالموافقة على هذه الوسيلة للنشر واعتبارها كافية وتحقق الغرض المقصود منها.

كما تم نشر البيانات المالية المنتهية بتاريخ 2025/12/31 في النشرة الإلكترونية للصحف الرسمية اليومية، وفق الآتي:

- صحيفة الثورة السورية العدد /160/ تاريخ 2026/07/26.
- صحيفة الحرية العدد /288/ تاريخ 2026/07/26.

وبناء على الكتب الموجّهة إلى كل من السّادة وزارة الاقتصاد والصناعة – الإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك – مديرية الشركات، ومصرف سورية المركزي، وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وسوق دمشق للأوراق المالية، والمراقبين المصرفيين الداخليين لدى بنك البركة سورية، ومدقّق الحسابات الخارجي، ورئيس هيئة الرقابة الشرعية، والمتضمنة إبلاغهم الدعوة وتمنيتهم لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية.

١٢ آب ٢٠٢٦

فقد حضر هذا الاجتماع السادة إمامة محمد وهند عمران ممثلي وزارة الاقتصاد والصناعة – الإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك – مديرية الشركات المفوضين بموجب الكتاب رقم 1/12/9941 تاريخ 2026/08/10.

وحضر السادة أسيل حسين ولمى شيخو ممثلي مصرف سورية المركزي المفوضين بموجب الكتاب رقم 16/3396/ص تاريخ 2026/08/03 وتغيبت الآنسة رويدة علي.

وحضر السادة أحمد القصار ونور علي ممثلي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية المفوضين بموجب الكتاب رقم 744/ص-م-إ تاريخ 2026/07/30.

وحضر السادة فدوى لحاف وأميرة مسكي المراقبين المصرفيين الداخليين لدى بنك البركة – سورية.

وحضر الاجتماع مدقق حسابات بنك البركة سورية الدكتور محمد عماد الدركزنلي.

كما حضر السيد عبد الملك مزهر رئيس مجلس الإدارة والسيد غسان سكر نائب رئيس مجلس الإدارة والسادة أعضاء مجلس الإدارة محمد عماد المولوي ونور المهايني وإحسان الشواف ووائل رابيه ومحمد درويش العجلاني وتغيب كل من السيد محمد نوار مكتبي السيدة هدى عبد الله عن حضور الاجتماع بعذر مقبول.

حضر إلى مكان الاجتماع في الموعد المحدد عدد من مساهمي البنك، يحملون أسهماً بلغت نسبتها /41%/ من عدد الأسهم المكتتب بها والبالغة /2,000,000,000/ سهم، ولما كانت نسبة الأسهم الحاضرة لا تتجاوز أكثر من نصف الأسهم المكتتب بها، وبالتالي لم يتوافر النصاب القانوني اللازم لانعقاد الهيئة العامة في جلستها الأولى وفقاً لأحكام قانون الشركات، فقد تم تأجيل موعد الاجتماع إلى الساعة الحادية عشرة صباحاً، وفقاً لما ورد في نص الدعوة الموجهة إلى المساهمين.

ولما حضر إلى مكان الاجتماع في موعد الجلسة الثانية عدد من مساهمي البنك، يحملون أسهماً بلغت نسبتها /53%/ من عدد الأسهم المكتتب بها والبالغة /2,000,000,000/ سهم، فقد توافر النصاب القانوني اللازم لانعقاد الهيئة العامة. كما تم التأكد من استيفاء الإجراءات القانونية المتعلقة بالدعوة إلى الاجتماع، حيث تم نشر الدعوة مرتين في صحيفتين رسميتين يوميتين، وذلك قبل /15/ يوماً من تاريخ انعقاد الاجتماع، كما تم نشر البيانات المالية الختامية مرة واحدة في صحيفتين رسميتين يوميتين وقبل /15/ يوماً من تاريخ انعقاد الاجتماع.

كما حضر الاجتماع مندوبون عن وزارة الاقتصاد والصناعة، ومندوبون عن مصرف سورية المركزي، ومندوبون عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، إضافة إلى مدقق الحسابات الخارجي والمراقبين المصرفيين الداخليين لدى البنك.

وبناءً عليه، ووفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011، فقد توافرت الشروط والنصاب القانوني اللازمان لانعقاد الهيئة العامة العادية، ويكون اجتماعها قانونياً أصولاً.

في ضوء ذلك، بدأت الهيئة العامة أعمالها برئاسة السيد عبد الملك مزهر، رئيس مجلس الإدارة، استناداً إلى أحكام المادة /181/ من قانون الشركات، حيث قام بتعيين السيد رامي الشعال كاتباً لتدوين وقائع الجلسة، وتسمية السادة فؤاد رزق وشذى صوان مراقبي تصويت، لتولي مهام جمع الأصوات وفرزها وإعلان نتائج التصويت.

وبعد أن رحب السيد رئيس الجلسة بالسادة الحضور، أعلن افتتاح أعمال الهيئة العامة العادية، وتم الانتقال إلى مناقشة بنود جدول الأعمال والتداول فيها وفقاً لما يلي:

جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادية لبنك البركة سورية:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك وواقع محفظة التسهيلات الائتمانية عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31، وخطة العمل للسنة المالية 2026.
2. سماع تقرير مدقق الحسابات عن البيانات والقوائم المالية الختامية للبنك عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31.
3. سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن مدى التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية في ممارسة نشاطه وأعماله خلال العام 2025.
4. مناقشة تقرير مجلس الادارة وتقرير مدقق الحسابات وتقرير هيئة الرقابة الشرعية والبيانات والقوائم المالية الختامية عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31، والمصادقة عليها.
5. تعيين الأرباح التي ستوزع على المساهمين بشكل نقدي بناء على مقترح مجلس الإدارة.
6. المصادقة على تعويضات وبدلات حضور اجتماعات المجلس ولجانه لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة المصروفة عن العام 2025.
7. البحث في المكافأة المقترح توزيعها لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن نتائج أعمال البنك عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 وفقاً لأحكام النظام الأساسي، وإقرارها.

8. تكوين الاحتياطيات وفق القوانين والأنظمة النافذة.
9. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الادارة وممثلي البنك عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31.
10. المصادقة على تمديد ولاية هيئة الرقابة الشرعية الحالية للفترة الممتدة من 2026/05/30 ولغاية انعقاد هذه الهيئة العامة.
11. تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لولاية جديدة على أن يستكمل البنك الإجراءات اللازمة لدى مصرف سورية المركزي وفقاً للأنظمة النافذة.
12. انتخاب مدقق الحسابات خارجي لتدقيق البيانات والقوائم المالية للبنك للعام 2026 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه وتعويضاته.

أولاً: سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك وواقع محفظة التسهيلات الائتمانية عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31، وخطة العمل للسنة المالية 2026:

قام السيد رئيس الجلسة بعرض تقرير مجلس الإدارة، حيث شكر جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة بعمل البنك وشكر أعضاء مجلس الإدارة والسادة العلماء هيئة الرقابة الشرعية الأفاضل والسادة المساهمين والعملاء الأكارم والإدارة التنفيذية بمن فيها من مدراء وموظفين على ما يبذلونه من جهود.

كما قام السيد الرئيس التنفيذي بتقديم كلمة حيث تم عرض كشفٍ بالعمليات التي نفذها بنك البركة سورية خلال السنة المالية السابقة مبيّناً شرحاً عن سير العمل في الفروع إضافة إلى شرحاً عن خطط المصرف المستقبلية وخطة العمل للسنة المالية 2026 إضافة إلى شرح للأرقام الخاصة بالمصرف، واستعراض النتائج المالية للبنك.

وقد أظهرت الميزانية النهائية للسنة المالية 2025 أرباحاً صافية محققة بلغت 85.1 مليار ليرة قديمة سورية وذلك بعد استبعاد الأرباح الغير محققة.

أما بالنسبة للمحفظة التمويلية فإن الميزانية الختامية أظهرت التالي:

- ✓ بلغ صافي محفظة التمويلات الائتمانية (539 مليار ليرة قديمة سورية) مقارنة ب (681 مليار ليرة قديمة سورية) مع إغلاق العام 2024، أي انخفاض بنسبة 20%، والتي بلغت عبر تشكيل محفظة من المنتجات متوافقة مع صيغ التمويل الإسلامي وبجودة عالية أهمها مرابحات ومشاركات.
- ✓ بلغت نسبة إجمالي الذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية ضمن المرحلة الأولى والثانية (منتجة) ما نسبته 95%.

- ✓ بلغت نسبة إجمالي الذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية ضمن المرحلة الثالثة (غير المنتجة) ما نسبته 5%، قام البنك بتغطية تعرضات المرحلة الثالثة من خلال تشكيل مخصصات وضمانات مقبولة حيث بلغت نسبة التغطية 117%.

ثانياً: سماع تقرير مدقق الحسابات عن البيانات والقوائم المالية الختامية للبنك عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31:

قدّم الدكتور محمد عماد الدركزنلي، مدقق الحسابات الخارجي، تقرير مدقق الحسابات عن البيانات والقوائم المالية للبنك للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31، وبيّن أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي لبنك البركة – سورية ش.م.س.ع كما في 31 كانون الأول 2025، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والقوانين والأنظمة المصرفية السورية وقرارات مجلس النقد والتسليف النافذة، وأوصى بالموافقة على البيانات والقوائم المالية المنكورة.

ثالثاً: سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن مدى التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية في ممارسة نشاطه وأعماله خلال العام 2025:

قدّم فضيلة الدكتور محمد عمر الخلف، رئيس هيئة الرقابة الشرعية، تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال البنك خلال العام 2025، وبيّن من خلاله مدى التزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في ممارسة أنشطته وأعماله، وما تم اتخاذه من إجراءات لضمان التوافق الشرعي في أعمال البنك ومنتجاته وخدماته المصرفية.

رابعاً: مناقشة تقرير مجلس الادارة وتقرير مدقق الحسابات وتقرير هيئة الرقابة الشرعية والبيانات والقوائم المالية الختامية عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31، والمصادقة عليها:

وبعد الانتهاء من عرض تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات وتقرير هيئة الرقابة الشرعية والبيانات والقوائم المالية الختامية، **فتح السيد رئيس الجلسة باب المناقشة والاستفسارات أمام السادة المساهمين، وأتاح**

لهم المجال لإبداء ملاحظاتهم وطرح استفساراتهم ومقترحاتهم بشأن التقارير والبيانات المالية وأعمال البنك وخططه المستقبلية، حيث تمت المداخلات والاستفسارات التالية:

استفسر المساهم محمد صائب عن أسباب اعتماد سياسة توزيع الأرباح على شكل أسهم مجانية، وأثر ذلك السلبي على القيمة السوقية للسهم، واستفسر عن تراجع أداء المصرف وعملياته وأنشطته خلال عام 2025، كما استفسر عن خطط تدريب الموظفين ورفع مستوى أدائهم وكفاءتهم.

استفسر المساهم عزت المحيسن عن التوزيعات العينية والأسهم المجانية وأثرها على القيمة السوقية للسهم، وطلب إلغاء عمولات فتح الحسابات، كما طلب مزيداً من الإيضاحات والتفصيل من المدقق الخارجي، وأبدى ملاحظته بشأن عدم تضمين تقرير هيئة الرقابة الشرعية إشارة إلى الأرباح المجنبة.

أبدى المساهم خليل الخشّة ملاحظته بشأن عدم وجود قسم مختص بشؤون المساهمين ضمن الهيكل التنظيمي، وضرورة اعتماد آلية واضحة لتلقي اعتراضات وشكاوى المساهمين ومعالجتها، كما طلب التوسع في مناطق إدلب وريف حلب، والاستفسار عن أسباب تراجع محفظة التمويلات وحسابات العملاء ونتائج أعمال المصرف.

استفسرت المساهمة منى الصميلي عن قيمة زكاة الأسهم، ولا سيما في ضوء تجاوز قيمة الزكاة للسعر السوقي للسهم، حيث أشارت إلى أن قيمة الزكاة تبلغ نحو 21.5 ليرة قديمة سورية مقابل سعر سوقي يبلغ نحو 9 ليرات قديمة سورية للسهم.

استفسر المساهم د. زياد زنبوعة عن أسباب التأخر في توزيع الأرباح وانعكاس ذلك على القيمة السوقية للسهم، كما طلب توضيحاً بشأن زكاة الأسهم، ومن يتحملها من المساهمين القدامى والجدد، ولا سيما عن أرباح عام 2025، والأساس المعتمد في احتسابها، سواء على أساس القيمة الدفترية أو السوقية، وآلية إخراج الزكاة. كما تم الاستفسار عن أسباب انخفاض الموجودات، وأسباب انخفاض أرصدة النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي والإيداعات لدى الجهات الخارجية.

اقترح المساهم عمر الحسيني اعتماد أسهم الخزينة، وطلب بحث إمكانية سحب الأرصدة الموجودة في لبنان، كما استفسر عن المخصصات وقيمها المتعلقة بالتمويلات والحسابات خارج الميزانية، واقترح الإسراع في معالجة وترميم مركز القطع البنيوي للمصرف.

استفسر المساهم وليد الأحمر عن وضع الاستثمارات العقارية والشركة العقارية التابعة للمصرف، وعن أسباب عدم التوسع في استخدام صيغ التمويل الإسلامية الأخرى، كما استفسر عن دور الشريك الاستراتيجي في تقديم الدعم المالي والفني للمصرف، وإمكانية دعم المصرف ورفع رؤوس أموال المصارف.

أبدى المساهم بشار داوود ملاحظته بشأن الأثر السلبي لتوزيع الأسهم المجانية على سعر السهم في السوق، وأبدى تفضيله للتوزيعات النقدية.

استفسر المساهم علي مقداد عن استراتيجية النمو لدى المصرف، والمشاريع والقطاعات المستهدفة، وخطة المصرف بشأن توزيعات الأرباح مستقبلاً.

استفسر ممثل شركة ألفا كابيتال عن خطة المصرف لتعويض الانخفاض في الموجودات، وخطة استكمال توزيع الأرباح المدورة بالكامل.

استفسر جبرائيل الأشرب ممثل شركة سيون تك عن الحوالات الخارجية وأسباب التأخر في تفعيلها، وطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيلها وتحسين مستوى الخدمة المتعلقة بها.

استفسر المساهم شهاب عبد العاص عن الاستثمارات والمحفظة الاستثمارية للمصرف.

وبناءً على الاستفسارات والملاحظات التي تم طرحها من قبل السادة المساهمين، قدّم السيد رئيس الجلسة والسيد الرئيس التنفيذي الإيضاحات والإجابات اللازمة، حيث تم توضيح ما يلي:

- فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي وشؤون المساهمين، تم توضيح أن قسم شؤون المساهمين قائم ضمن الهيكل التنظيمي للبنك، كما تم بيان قنوات تقديم الشكاوى والملاحظات المتاحة، والتي تشمل موقع البنك الإلكتروني، وتطبيق البنك، وصناديق الشكاوى الموجودة في الفروع، إضافة إلى إمكانية تقديمها من خلال زيارة الإدارة العامة.
- وفيما يتعلق بخطة التوسع، تم توضيح وجود نية للتوسع في محافظتي حلب وإدلب، مع إمكانية تنفيذ ذلك خلال عام 2027.
- وبخصوص توزيع الأسهم المجانية وأثره على القيمة السوقية للسهم، تم توضيح أن توزيع الأسهم يمثل ممارسة متبعة بهدف زيادة القاعدة الرأسمالية للبنك، وأن أثره على سعر السهم يكون مؤقتاً نتيجة توزيع القيمة السوقية على عدد أكبر من الأسهم، مع توقع استعادة السهم لقيمته تدريجياً مع مرور الوقت. كما تم توضيح أنه لا يمكن قانوناً احتساب التوزيع على أساس القيمة السوقية للسهم بدلاً من القيمة الاسمية.
- تم التأكيد على وجود خطط تدريبية مستمرة على مدار العام لا سيما في أمور الصيرفة والأمور الشرعية وغيرها، حيث لا يتم إرسال موظفين للبدء في عمله بشكل رسمي والتعامل مع العملاء قبل اجتيازه جميع الدورات التدريبية.
- وفيما يتعلق بانخفاض الموجودات، تم توضيح أن الانخفاض يعود بشكل رئيسي إلى تغير سعر الصرف المعتمد بعرض القوائم المالية بين عامي 2024 وعام 2025 وأثر ذلك على قيم بنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية، وليس إلى تراجع في نشاط البنك، مع التأكيد على أن بنك البركة –

سورية يحتل المرتبة الأولى من حيث الأرباح ضمن القطاع المصرفي السوري، وأن نشاطه التشغيلي مستمر ويشهد توسعاً.

- وبخصوص انخفاض الإيرادات خلال عام 2025، تم توضيح أن ذلك يعود إلى توقف العمليات المصرفية خلال الأشهر الأولى من العام، إضافة إلى أثر تغير سعر الصرف المعتمد بعرض القوائم المالية بين نهاية العام 2025 ونهاية العام 2024.
- وفيما يتعلق بالأرصدة الموجودة في الخارج، تم توضيح أن البنك يعمل بصورة مستمرة على استرداد هذه الأرصدة. كما تم توضيح أن بعض المخصصات تتعلق بأحد المتعاملين المتعثرين منذ عام 2011، وقد تم إخراجه مع المخصصات المتعلقة به خارج الميزانية.
- وبخصوص أسهم الخزينة، تم توضيح أن الموضوع تمت دراسته، إلا أنه تم تأجيله لأسباب تتعلق بتعقيد الآلية والإجراءات المرتبطة به، إضافة إلى ضرورة احتفاظ البنك بالأسهم لمدة لا تقل عن ستة أشهر.
- وفيما يتعلق بالاستثمارات العقارية والشركة العقارية التابعة للبنك، تم توضيح أن البنك بانتظار استكمال الموافقات اللازمة من الجهات الرسمية لتحديد مصير هذه الاستثمارات.
- وبخصوص توزيعات الأرباح، تم توضيح أن مبلغ /22/ مليار ليرة قديمة سورية يمثل أعلى قيمة لتوزيعات الأرباح تم الإعلان عنها من قبل البنك.
- وفيما يتعلق بالحوالات الخارجية، تم توضيح أن وصول الحوالات يعتمد على سياسات وإجراءات البنوك المستقبلة، فيما يتركز دور البنك في فتح وتأمين قنوات استلام الحوالات وتوفيرها للعملاء.

كما قدّم فضيلة الدكتور محمد عمر الخلف، رئيس هيئة الرقابة الشرعية، الإيضاحات المتعلقة بالملاحظات الشرعية، حيث أفاد بأن العديد من الأعمال التي تبين عدم مطابقتها للأحكام والضوابط الشرعية قد تمت معالجتها وتصحيحها، وبالتالي زالت عنها المخالفة الشرعية، فيما تم تجنيب المبالغ المتعلقة بالأعمال التي تعذر تصحيحها في صندوق الخيرات، وفقاً للأصول الشرعية المعتمدة. كما أوضح أن هذا البند مبيّن في البيانات المالية للبنك ضمن بند **صندوق الخيرات**، وليس ضمن التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية. وفيما يتعلق بزكاة الأسهم، أوضح فضيلته أن قيمة زكاة السهم الواحد بلغت /21.53/ ليرة سورية قديمة، وذلك كما في 2025/12/31.

وبناءً على طلب ممثلي الجهات الرسمية الحاضرة للاجتماع، تم تدوين ملاحظة بعض المساهمين الذين أبدوا تحفظهم واستياءهم من بعض الجوانب التنظيمية والشكلية المتعلقة بإدارة الاجتماع وترتيباته، بما فيها من تنظيم إجراءات الاجتماع وترتيبات الضيافة والبوفيه والازدحام الذي رافق تقديم الطعام.

وقد طلب المساهمون المعنيون إثبات هذه الملاحظات والتحفظات في محضر اجتماع الهيئة العامة، حيث بلغ عدد الأسهم الممثلة من قبلهم /657,768/ سهماً، أي ما نسبته حوالي /0.0615%/ من إجمالي عدد الأسهم الممثلة في الاجتماع.

وقد أكد رئيس الجلسة أخذ هذه الملاحظات والتحفظات بعين الاعتبار والعمل على تلافي أوجه القصور والملاحظات التنظيمية المشار إليها، واتخاذ ما يلزم لتحسين تنظيم الاجتماعات القادمة وترتيباتها.

بعد العرض والمناقشة، تم طرح التقارير المذكورة أدناه للتصويت على المصادقة عليها:

1. تقرير مجلس الإدارة.
2. تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية الختامية.
3. تقرير هيئة الرقابة الشرعية.

وقد وافقت الهيئة العامة على تقرير مجلس الإدارة، وتقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية الختامية الموقوفة بتاريخ 2025/12/31، وتقرير هيئة الرقابة الشرعية، حيث صدرت الموافقة بنسبة /99.9999%/ من نسبة الأسهم الممثلة في الاجتماع، مع اعتراض حاملي أسهم عددها /15,571/ سهماً من أصل /1,068,483,544/ سهماً ممثلة في الاجتماع.

خامساً: تعيين الأرباح التي ستوزع على المساهمين بشكل نقدي بناء على مقترح مجلس الإدارة:

عرض رئيس الجلسة توصية مجلس إدارة البنك بشأن توزيع أرباح نقدية على المساهمين، موضحاً أن الأرباح المحققة والقابلة للتوزيع عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 بلغت /616,000,000/ ليرة جديدة سورية فقط لا غير، حيث أوصى مجلس الإدارة الهيئة العامة بالموافقة على توزيع أرباح نقدية بمبلغ /220,000,000/ ليرة جديدة سورية فقط لا غير، وبواقع /0.11/ ليرة جديدة سورية لكل سهم.

وبعد عرض التوصية على الهيئة العامة للتصويت، وافقت الهيئة العامة على توزيع الأرباح النقدية بالمبلغ المذكور أعلاه، وبواقع /0.11/ ليرة سورية جديدة لكل سهم، حيث صدرت الموافقة بنسبة /99.93%/ من الأسهم الممثلة في الاجتماع، بما يفوق الأغلبية المطلوبة بموجب المادة رقم /167/ من قانون الشركات، مع اعتراض حاملي أسهم عددها /746,851/ سهماً من أصل /1,068,483,544/ سهماً ممثلة في الاجتماع.

سادساً: المصادقة على تعويضات وبدلات حضور اجتماعات المجلس ولجانه لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة المصروفة عن العام 2025:

بلغت قيمة تعويضات وبدلات حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه المصروفة للسادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن العام 2025 مبلغ /6,344,547,000/ ل.ق.س.، فقط ست مليارات وثلاثمائة وأربعة وأربعون مليوناً وخمسمائة وسبعة وأربعون ألف ليرة قديمة سورية لا غير.

وأوضح السيد رئيس الجلسة أن هذه التعويضات والبدلات تُحتسب، وتصرف استناداً إلى عدد الاجتماعات التي يحضرها كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، مع الأخذ بعين الاعتبار الجهد المبذول في التحضير والمشاركة في أعمال تلك الاجتماعات. حيث أن أسس تحديد بدلات حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه للعام 2025 كانت:

- مبلغ /3,000/ ثلاثة آلاف دولار أمريكي عن كل اجتماع يحضره رئيس أو عضو مجلس الإدارة.
- مبلغ /2,000/ ألفي دولار أمريكي عن كل اجتماع يحضره رئيس أو عضو في إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

يتم صرفها للأعضاء غير المقيمين بالدولار الأمريكي، في حين يتم صرفها للأعضاء المقيمين بالليرة السورية بما يعادل القيمة المحددة بالدولار الأمريكي، وفق سعر الصرف الساري والمعتمد بتاريخ تنفيذ عملية الصرف. كما يتولى المصرف تغطية تكاليف السفر والإقامة والمصاريف المرتبطة بها للأعضاء غير المقيمين، وفقاً لسياسة المصرف والضوابط والإجراءات المعتمدة بهذا الخصوص.

وأشار السيد رئيس الجلسة أنه سيتم اعتماد ذات الأسس المعتمدة لعام 2025 لاحتساب وصرف تعويضات وبدلات حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه عن العام 2026 وذلك مع مراعاة الضوابط والأحكام الواردة ضمن تعليمات مصرف سورية المركزي النافذة بهذا الخصوص.

وبعد عرض الموضوع على الهيئة العامة للتصويت، وبعد المداولة، وافقت الهيئة العامة على تعويضات وبدلات حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه المصروفة عن العام 2025، كما وافقت على أسس تحديد واحتساب وصرف هذه التعويضات والبدلات المعتمدة للعام 2025، وعلى اعتماد ذات الأسس للعام 2026، وذلك بأغلبية تفوق النسبة المطلوبة قانوناً بموجب المادة /167/ من قانون الشركات، حيث بلغت نسبة الموافقة /99.98%/ من إجمالي الأسهم الممثلة في الاجتماع، مع اعتراض حاملي أسهم عددها /239,377/ سهماً من أصل /1,068,483,544/ سهماً ممثلة في الاجتماع.

سابعاً: البحث في المكافأة المقترح توزيعها لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن نتائج أعمال البنك عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 وفقاً لأحكام النظام الأساسي، وإقرارها:

بين رئيس الجلسة أنه تم احتساب مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة استناداً إلى أحكام المادة /156/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011، ووفقاً لأحكام المادتين /33/ و/55/ من النظام الأساسي للبنك. وقد أوصى مجلس الإدارة الهيئة العامة للمساهمين بالموافقة على صرف مكافأة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن نتائج أعمال السنة المالية 2025، بمبلغ إجمالي قدره /18,300,000/ ليرة جديدة سورية ، فقط ثمانية عشر مليوناً وثلاثمائة ألف ليرة جديدة سورية لا غير، بما يعادل نسبة /4.68%/ من صافي الربح المحقق عن عام 2025 بعد خصم الاحتياطيات، علماً أن الحد الأقصى للمكافأة السنوية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وفقاً للنظام الأساسي للبنك، لا يتجاوز نسبة /5%/ من صافي الربح للسنة المالية.
وبعد عرض الموضوع على الهيئة العامة ومناقشته، وافقت الهيئة العامة على اعتماد إجمالي مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31، بمبلغ /18,300,000/ ليرة جديدة سورية ، وذلك وفقاً لأحكام القانون والنظام الأساسي للبنك، وبما لا يتجاوز الحدود والنسب المقررة أصولاً، وبما يعادل نسبة /4.68%/ من صافي الربح لعام 2025 بعد خصم الاحتياطيات.
كما فوضت الهيئة العامة مجلس الإدارة باعتماد أسس توزيع مبلغ المكافأة الإجمالي المعتمد بين رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وفقاً لأحكام القانون والنظام الأساسي للبنك.

وقد صدرت الموافقة بأغلبية تفوق النسبة المطلوبة بموجب المادة /167/ من قانون الشركات، حيث بلغت نسبة الموافقة /99.96%/ من إجمالي الأسهم الممثلة في الاجتماع، مع اعتراض حاملي أسهم عددها /431,751/ سهماً من أصل /1,068,483,544/ سهماً ممثلة في الاجتماع.

ثامناً: تكوين الاحتياطيات وفق القوانين والأنظمة النافذة:
تم خلال العام 2025 تكوين احتياطيات كالتالي:

- احتياطي قانوني: تم تكوين احتياطي قانوني بمبلغ 12,020,131 ألف ليرة قديمة سورية بناء على أحكام المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.
- احتياطي خاص: تم تكوين احتياطي خاص بمبلغ 12,020,131 ألف ليرة قديمة سورية حسب المادة رقم /97/ من قانون النقد الأساسي رقم 23.

كل احتياطي على حدا يعادل نسبة 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر أرباح أو خسائر فروقات القطع غير المحققة.
وقد وردت تفاصيل الاحتياطيات في الإيضاح رقم (25) في البيانات المالية المدققة.

وبعد عرض الموضوع على الهيئة العامة للتصويت، وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تكوين الاحتياطيات عن البيانات المالية ونتائج الأعمال للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31، وفقاً لما ورد أعلاه.

تاسعاً: إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الادارة وممثلي البنك عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31:

بعد مناقشة الموضوع وطرحه على الهيئة العامة للتصويت، وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي البنك عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 2025/12/31، وذلك وفقاً لأحكام قانون الشركات والأنظمة النافذة.

عاشراً: المصادقة على تمديد ولاية هيئة الرقابة الشرعية الحالية للفترة الممتدة من 2026/05/30 ولغاية انعقاد هذه الهيئة العامة:

بيّن رئيس الجلسة أنّه وحرصاً من مجلس إدارة البنك على ضمان استمرارية أعمال هيئة الرقابة الشرعية دون انقطاع، وتماشياً مع القوانين والأنظمة النافذة، وبعد قيام البنك بمخاطبة مصرف سورية المركزي بالخصوص، وبناءً عليه طلب رئيس الجلسة الحصول على مصادقة الهيئة العامة العادية على تمديد ولاية هيئة الرقابة الشرعية الحالية من تاريخ 2026/05/30 حتى تاريخ 2026/08/10.

وبعد العرض على الهيئة العامة للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على المصادقة على اعتبار ولاية هيئة الرقابة الشرعية الحالية ممددةً حكماً اعتباراً من تاريخ 2026/05/30 ولغاية تاريخ انعقاد هذه الهيئة العامة في 2026/08/10.

إحدى عشر: تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لولاية جديدة على أن يستكمل البنك الإجراءات اللازمة لدى مصرف سورية المركزي وفقاً للأنظمة النافذة:

غادر فضيلة الدكتور محمد عمر الخلف رئيس هيئة الرقابة الشرعية قاعة الاجتماع.

أفاد السيد رئيس الجلسة بأن مجلس إدارة البنك قام برفع قراره لمصرف سورية المركزي بالتوصية لجهة ترشيح السادة التالية أسماؤهم لعضوية هيئة الرقابة الشرعية، وفق الآتي:

1- الدكتور عبد الباري مشعل.
2- الدكتور محمود رمضان.
3- السيد محمد هيثم الحسين.

وذلك لما لهم من خبرة علمية وعملية في مجال عمل المصارف الإسلامية، موضحاً أن البنك لازال بانتظار الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي بقبول هذه الترشيحات وطلب من الهيئة العامة التكرم بالموافقة على الترشيحات المذكورة أعلاه، على أن يقوم البنك لاحقاً بالإجراءات اللازمة لجهة الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي بالخصوص.

وبعد العرض للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تعيين السادة:

1- الدكتور عبد الباري مشعل.
2- الدكتور محمود رمضان.
3- السيد محمد هيثم الحسين.

أعضاءً في هيئة الرقابة الشرعية للمصرف، وذلك شريطة الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي أصولاً، وعلى أن يتم استكمال الإجراءات اللازمة وفقاً لأحكام قرار مجلس النقد والتسليف والأنظمة والتعليمات النافذة ذات الصلة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات في حال عدم صدور الموافقة على أي من المرشحين.

اثنا عشر: انتخاب مدقق الحسابات خارجي لتدقيق البيانات والقوائم المالية للبنك للعام 2026 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه وتعويضاته:

غادر السيد مدقق الحسابات قاعة الاجتماع وعرض السيد رئيس الجلسة توصية مجلس الإدارة بتجديد التعاقد مع مدقق الحسابات الدكتور محمد عماد دركزنلي لعام 2026.

وبعد عرض الموضوع على الهيئة العامة للتصويت، وافقت الهيئة العامة على انتخاب الدكتور محمد عماد دركزنلي مدققاً خارجياً لحسابات البنك عن السنة المالية 2026، وفوضت مجلس الإدارة بالتعاقد معه وتحديد أتعابه وتعويضاته، وذلك بأغلبية تفوق النسبة المطلوبة بموجب المادة /167/ من قانون الشركات، حيث بلغت

نســـبة الموافقة /99.999%/ من إجمالي الأســـهم الممثلة في الاجتماع، مع اعتراض حاملي أســـهم عددها /7,476/ سهماً من أصل /1,068,483,544/ سهماً ممثلة في الاجتماع.

وبانتهاء جدول الأعمال اختتمت الهيئة العامة العادية أعمالها في تمام الســـاعة 1:30 من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في 2026/08/10 حيث تم رفع المحضر لوزارة الاقتصاد والصناعة للمصادقة أصولاً.

مندوب وزارة الاقتصاد والصناعة
الإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك
(مديرية الشركات)
إمامة محمد

مندوب وزارة الاقتصاد والصناعة
الإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك
(مديرية الشركات)
هند عمران

مراقب التصويت
فؤاد رزق

مراقب التصويت
شذى صوان

مدون وقائع الجلسة
السيد رامي الشعال

رئيس الجلسة / رئيس مجلس الإدارة
السيد عبد الملك مزهر